

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/WG.2/CRP.46  
24 November 2004  
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا

المؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات -  
الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي  
دمشق، 22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2004

## إعلان عمّان

والبيان الختامي والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي العربي  
" نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة "

### والمبادئ العامة للمجموعة العربية لقمّة تونس 2005

منير إدعيس

Sisterhood is Global Institute

\*الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست آراء الإسكوا

# المؤتمر الإقليمي العربي "نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة" 2004/9/15-13 عمان - الأردن

## إعلان عمان

عقد في عمان المؤتمر الإقليمي العربي " نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة " في الفترة 13-2004/9/15 ، وشارك فيه ممثلون وممثلات عن مؤسسات المجتمع المدني ، وخبراء وخبيرات من تسع دول عربية هي مصر ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، ليبيا ، اليمن ، الإمارات العربية المتحدة ، تونس والأردن.

وقد صدر عن المجتمعين الإعلان التالي :

إيماناً منا بأهمية مجتمع المعلومات لقضايا الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ، وبالإمكانات الكبيرة الكفيلة بتسخير مجتمع المعلومات لخدمة هذه القضايا ، وبأهمية تطوير مجتمع معلومات أكثر عدالة ، وإشراك جميع فئات المجتمع دون أي نوع من التمييز ، وضمان حرية الوصول الى مصادر المعلومات ، والإبتعاد عن الإستغلال المدمر الذي يحرم الفئات الفقيرة والمهمشة من التمتع بحقوقها والعيش حياة كريمة ، فإننا نؤكد على ضرورة ما يلي :

**أولاً :** إدماج مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والديمقراطية ضمن أية إستراتيجيات أو سياسات أو قوانين خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**ثانياً :** ضمان حرية الوصول للمعلومات وتطوير التعاون على أساس من الإبداع والإبتكار.

**ثالثاً :** جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معروفة وسهلة المنال لكل الناس ، دون تمييز على أساس النوع الإجتماعي ، العمر ، الدين ، الإلتواء العرقي ، والوضع الإقتصادي والإجتماعي.

**رابعاً :** تمكين المرأة في عملية التنمية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتطوير هذه التكنولوجيا بما يتناسب وحاجات ذوي الإحتياجات الخاصة.

**خامساً :** إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع الإستراتيجيات والسياسات والقوانين الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**سادساً :** حث الحكومات على تنفيذ و/أو تطوير برامج ومشاريع الحكومات الالكترونية بشكل يخدم قضايا التنمية وحقوق الإنسان.

**سابعاً :** نشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم وتطوير المحتوى العربي على شبكة الإنترنت ، ودعم المواقع العربية وتطويرها لنشر المعلومات والبيانات الصحيحة ، وتوثيق أواصر التعاون والتشبيك فيما بينها.

ثامناً : دعم القدرات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تاسعاً : تطوير القدرات البشرية العاملة في مؤسسات المجتمع المدني لتمكين من إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقدرة عالية وبفعالية.

عاشراً : إستغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة لفتح باب الحوار والتعاون المعلوماتي ما بين مؤسسات المجتمع المدني.

# المؤتمر الإقليمي العربي "نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة"

13-15/9/2004 عمان - الأردن

## البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي العربي " نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة "

إنسجاماً مع ضرورة إنخراط المجتمع المدني العربي في التحضيرات الخاصة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمراحلها الثانية والتي ستعقد في تونس عام 2005 ، وتدعيماً للدور الهام الذي يجب أن تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني العربي في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ودفع عملية التنمية في إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

عقد في عمان من 13 -15 أيلول 2004 المؤتمر الإقليمي العربي " نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة " بمشاركة ممثلين عن عدد من مؤسسات المجتمع المدني العربي وخبراء وأكاديميين ونشطاء من تسع دول عربية هي : الأردن ، مصر ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، تونس ، ليبيا ، اليمن والإمارات العربية المتحدة.

ولما كان هنالك غياب واضح لمؤسسات المجتمع المدني العربي في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بمراحلها الأولى والتي عقدت في جنيف عام 2003 وما سبقها من مؤتمرات تحضيرية.

ولما كان موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمس الأفراد في حقوقهم التي كفلتها المواثيق الدولية والإقليمية والمحلية ، إضافة للحقوق التي نشأت و/أو ستنشأ جراء إستخدام هكذا تكنولوجيا.

فإن مؤسسات المجتمع المدني العربي المشاركة في مؤتمر " نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة " تعرب عن أسفها لعدم مشاركتها الفاعلة في النشاطات التي تمت بالمرحلة الأولى من القمة ، سواء أكان ذلك بسبب عدم تنبيه العديد من المؤسسات للقضايا المطروحة للنقاش أو لإنشغالها بمواضيع ذات أهمية رافقت إنعقاد المرحلة الأولى ، أو لأية أسباب قد تكون ذات طابع محلي كعدم توفر المعلومات الكافية الكفيلة بتوضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار.

فإن المؤتمر وفي الوقت نفسه ، وعلى ضوء ما تضمنته الكلمات وأوراق العمل والتجارب الناجحة وما رافقها من مناقشات يوصي بما يلي :

### أولاً : في المجال الوطني والعربي

- 1) دعوة مؤسسات المجتمع المدني لوضع الخطط والبرامج الخاصة برفع الوعي حول الآثار المترتبة على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية ، وخصوصاً في المجالات المعرفية والتدريبية والمهاراتية.
- 2) مطالبة الحكومات العربية و / أو مؤسسات القطاع الخاص بإشراك مؤسسات المجتمع المدني بكافة النشاطات والتحضيرات الخاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وأن تتاح لها الفرصة لبيان وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني خاصة عند وضع الإستراتيجيات والسياسات والقوانين وخطط العمل.

- (3) مطالبة الحكومات العربية باحترام الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحماية حقوق الأفراد ، خاصة حريتهم بالرأي والتعبير ، وحرية نشر المعلومات وتدققها.
- (4) دعوة مؤسسات المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص الى إعداد برامج وخطط عملية تضمن للأفراد من ذوي الإحتياجات الخاصة والفئات الضعيفة والمهمشة ، المشاركة الفعلية والإستفادة بحدودها القصوى من الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- (5) دعوة الحكومات والقطاع الخاص الى العمل على دعم إعداد الدراسات والأبحاث حول الآثار المترتبة على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، على أوضاع الشعوب ، ومن ثم بناء الخطط والمشاريع الإنمائية الضرورية لمعالجة الآثار السلبية منها.
- (6) تعزيز دور المرأة العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، وتمكينها وتوفير الدعم لها ، وإدماج مفاهيم النوع الإجتماعي بخطط وإستراتيجيات وسياسات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- (7) دعوة الحكومات و / أو القطاع الخاص بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الى وضع الآليات اللازمة لنشر وتعميم المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، وكيفية إستخدامها في مجال التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان والإرتقاء به إجتماعياً وثقافياً وصحياً ، وتقليص الفجوات المحلية .
- (8) دعوة وسائل الإعلام لإبراز الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان الرقمية والفوائد والنتائج الإيجابية التي توفرها التكنولوجيا الحديثة ، وبنفس الوقت مطالبة وسائل الإعلام بتسليط الضوء على القضايا التي تمس الأفراد عند إستخدامهم لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- (9) دعوة مؤسسات المجتمع المدني الى إنشاء برامج موجهة الى الشباب والشابات بإعتبارهم ركيزة هامة وطموحة ، تساهم في دعم إبداعاتهم وإبتكاراتهم والتي من شأنها المساهمة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بإتجاه الحماية الفعلية لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- (10) تأسيس مجموعة عربية تضم مؤسسات المجتمع المدني العربي تعمل على حماية وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية والمشاركة الفعلية في الإجتماعات المحلية والإقليمية التحضيرية للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات والتي ستعقد في تونس 2005 ، وتفعيل دور المجموعة العربية بكافة الوسائل المتاحة خاصة الالكترونية منها. والأخذ بعين الإعتبار الموثيق الدولية ذات العلاقة كالإعلان الخاص بإستخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لصالح البشرية رقم 3304 لسنة 1975.
- (11) دعوة اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات تونس 2005 الى تفعيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني العربي ، وإفساح المجال لها لبيان موقفها من قضايا عديدة هامة مطروحة على جدول أعمال القمة ، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع إعلان المبادئ وخطة العمل التي تنتج عنها.

### في المجال الدولي :

- (1) دعوة المجتمع الدولي وخاصة المنظمات الدولية التي تقود عملية تنظيم وإدارة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الى التفاعل والتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني العربية منها والدولية ، لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة.

2) دعوة المنظمات الدولية الى الإضطلاع بدور فعال في سبيل الوصول الى مجتمع معلومات أكثر عدالة ، يلبي طموحات الشعوب ويحمي حقوقهم سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

وأخيراً يتوجه المؤتمر بالشكر والتقدير الى جلالة الملكة رانيا العبدالله لدعمها أعمال هذا المؤتمر وتبرعها بجهاز كمبيوتر للطفلة الأردنية ريم الخطيب أصغر طفلة في العالم تحصل على شهادة ICDL . والشكر والتقدير لمعالي الدكتور فواز الزعبي وزير الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لرعايته أعمال هذا المؤتمر ، ولمعالي الدكتور عصام زعللوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي لرعايته أعمال الجلسة الافتتاحية ، ولمعالي السيدة أسمى خضر وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة لحضورها العديد من جلسات العمل ودعمها ومؤازرتها.

كما ويتوجه المؤتمر بالشكر والتقدير على حسن التنظيم والإدارة الى المعهد الدولي لتضامن النساء / الأردن ومركز أمان – المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة. والشكر والتقدير لمؤسسة هنريش بل الألمانية لدعمهم أعمال هذا المؤتمر. كما ونتوجه بالشكر لكل المشاركين من خبراء وأكاديميين من كافة الدول العربية وكل من ساهم منهم بورقة عمل أو مداخلة أو مشاركة.

ويوجه المؤتمر الشكر والتقدير للأستاذ منير إدعيبس منسق المؤتمر على الجهود التي بذلها في سبيل إنجاحه.

# المؤتمر الإقليمي العربي "نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة" 2004/9/15-13 عمان - الأردن

## المبادئ العامة للمجموعة العربية لقمة تونس 2005

إنعقدت المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في مدينة جنيف بسويسرا في ديسمبر 2003 دون حضور عربي ملحوظ ، إلا من بعض ممثلي مؤسسات المجتمع المدني ، وذلك على الرغم من الأهمية التي حظيت بها هذه القمة وما صدر عنها من إعلان مبادئ وخطة عمل ، تؤثر على علاقة الفرد والمواطن العربي بمجتمع المعلومات والمعرفة.

وبعد عقد عدة إجتماعات في مصر والأردن وفلسطين ، وآخرها المؤتمر الإقليمي العربي " نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة " ، فقد خرج المؤتمرين بالمبادئ العامة للمجموعة العربية ، تعتمد على ما ورد بتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 المتعلق بمجتمع المعرفة ، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان كأرضية إنطلاق لتحقيق الأهداف التالية :

أولاً : تقوية المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني العربي لحضور القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتها الثانية في تونس عام 2005 ، والإجتماعات التحضيرية الرسمية للقمة.

ثانياً : تنمية الوعي والمعرفة بقمة تونس ، والدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف المنشودة.

ثالثاً : تطوير مجتمع المعلومات لتنمية العدالة الإجتماعية ، والعمل على تمكين المرأة لتساهم في عملية التنمية المستدامة والإهتمام بالطفل وذوي الإحتياجات الخاصة والفئات المهمشة في المجتمعات العربية.

وكذلك إتفق المجتمعون على آليات العمل التالية :

- 1) تشكيل مجموعة ضغط من مؤسسات المجتمع المدني العربي من أجل إيصال أهداف هذه المنظمات الى القمة.
- 2) تنسيق الجهود ما بين مجموعة مؤسسات المجتمع المدني العربي والمؤسسات الأخرى المشاركة بالقمة حول القضايا المشتركة.
- 3) إنشاء موقع عربي لمجموعة مؤسسات المجتمع المدني العربي.

## أما خطة العمل فقد إتفق على الخطوات التالية :

- (1) مناقشة إعلان عمّان الصادر عن المؤتمر الإقليمي العربي " نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة " والذي نظمه المعهد الدولي لتضامن النساء / الأردن.
- (2) فتح العضوية أمام مؤسسات المجتمع المدني العربي للإنضمام للمجموعة العربية الخاصة بقمة تونس.
- (3) تنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني على المستويات الوطنية ، فيما يتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعومات بمرحلتها الثانية والتي ستعقد في تونس عام 2005 وما يلي القمة من نشاطات.
- (4) المشاركة في الإجتماعات التحضيرية للقمة والتي ستعقد في سوريا ، جنيف وتونس.
- (5) تنظيم إجتماع إقليمي عربي تحضيرى قبل إنعقاد قمة تونس.



# الوثيقة العربية للإنترنت

## صادرة عن مؤسسات المجتمع المدني العربي

إستخدام الإنترنت لتحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية  
نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة

المؤتمر الإقليمي العربي  
"نحو مجتمع معلومات أكثر عدالة"  
2004/9/15-13 عمان - الأردن

التأثيرات الفعلية أو المحتملة سواء  
أكانت إيجابية أو سلبية.

ولإدراكنا أهمية الدور الذي تلعبه  
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
خاصة الإنترنت ، فإن هذه المعايير  
التي أقرتها مؤسسات المجتمع المدني  
المشاركة في مؤتمر "نحو مجتمع  
معلومات أكثر عدالة" والذي عقد في  
عمان 13-15 أيلول 2004 ، تهدف  
الى الحماية الفعلية والعملية لحقوق  
الإتصال وحرية الرأي والتعبير ، تبادل  
ونقل وتوطين وإنتاج وإتاحة المعلومات  
وتنظيم الحملات والإعتراض وإنجاز  
المعاملات ، على المستويات المحلية  
والإقليمية والدولية ، وتطبيقها من خلال  
رفع الوعي والتحرك الفعلي في ذلك  
الإتجاه.

الإنسان بشكل عام ، وعندما  
تدرك مؤسسات المجتمع  
المدني أن هنالك مسؤولية تقع  
على عاتقها تتمثل في حماية  
حقوق الأفراد عند إستخدامهم  
للإنترنت.

يجب أن تكون تكنولوجيا  
المعلومات والاتصالات  
مصممة وأن تطور بطريقة  
تضمن القبول والإستخدام  
السهل من قبل المجموعات  
المهمشة ، والإشخاص قليلي  
التعليم والإقليات والأشخاص  
المعاقين ، فيجب أن تراعي  
الإبتكارات إحتياجات وقدرات  
الناس المختلفة والمتفاوتة.

ينبغي أن تساعد بنية تحتية  
للإنترنت مطورة على نحو  
ملائم في خلق مجتمعات  
مؤمنة بالمساواة بشكل أكبر  
وتدعم التعليم ، الصحة ،  
تطوير الأعمال المحلية ،  
الحكم الرشيد وإستئصال الفقر.  
لا نفترض أن كافة الإبتكارات  
التكنولوجية مفيدة. منظمات  
المجتمع المدني والحكومات  
والوكالات التنظيمية يجب أن  
تقيم التطور في مجال الإنترنت  
والمجالات الأخرى الخاصة  
بتكنولوجيا المعلومات  
والإتصالات من حيث

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
من المفاهيم الحديثة نسبياً ولكن  
إستخدامها إنتشر بشكل مذهل وسريع  
وخاصة الإنترنت ، ولم تشهد البشرية  
وسائل للإتصال فيما بينها تتسم  
بالسرعة والفعالية ، وتؤثر في حياة  
الناس أينما كانوا إجتماعياً وإقتصادياً  
وثقافياً وتنموياً كما فعلت الإنترنت على  
الرغم من أن إستخداماتها في الوطن  
العربي لا زالت ضعيفة لأسباب متعددة.

لكن الحقيقة التي لا يمكننا تجاهلها هي  
أننا لا يمكن أن نستغني عن الإنترنت ،  
فعدد المستخدمين في تزايد مستمر  
بالرغم من الفجوة الرقمية بين الدول  
المتقدمة والدول النامية ، هذه الفجوة  
الناتجة عن الإستبعاد المنظم للمجتمعات  
المهمشة والنامية ، وبسبب الإهتمام  
بالمصالح الفردية على حساب المصلحة  
العامة، وجنوح الكثيرين نحو إحتكار  
هذه التكنولوجيا وبرمجياتها والتحكم  
بإستخداماتها وطرق ووسائل توفيرها  
والرقابة عليها.

فالإنترنت جزء من عملية العولمة التي  
بُنيت قواعدها على أسس غير متساوية  
، بل أنها تزيد من عدم المساواة  
الإجتماعية والإقتصادية والثقافية بين  
الدول حتى داخل الدولة الواحدة. إلا أنه  
في الوقت نفسه يمكن إستخدام الإنترنت  
وأدواتها في ترسيخ العدالة الإجتماعية  
والتنمية عندما تكون تحت سيطرة من  
يؤمنون بهذه المبادئ ومبادئ حقوق

## أولاً: حق الإتصال والحقوق المرتبطة به

- (1) **النفذ :** لكل إنسان حق الإتصال وهو حق من حقوق الإنسان الأساسية ، والحقوق المتعلقة بالنفذ وإستخدام الإنترنت والإتصالات السلوكية واللاسلكية في غاية الأهمية. فتكنولوجيا المعلومات والإتصالات بما فيها الإنترنت وتسهيل إستخداماتها بفعالية لا بد وأن تكون متاحة للجميع خاصة المناطق النائية والبعيدة.
- (2) **التدريب :** من حق كل إنسان أن يتدرب لتكون لديه القدرة على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وخاصة الإنترنت لتلبية إحتياجاته المختلفة ، فالحكومات والمنظمات الدولية مطالبة بدعم وتشجيع وتطوير مناهج تدريبية مجانية أو قليلة التكلفة ، وتوفير المواد للأفراد حول كيفية إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل التنمية الإجتماعية والإقتصادية والتنمية المستدامة.
- (3) **المساواة بين الجنسين وإدماج مفاهيم النوع الإجتماعي :** لا بد لإستراتيجيات النفاذ الى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أن تدعم المساواة بين الجنسين من خلال تقوية القدرة الإقتصادية ، الحصول على فرص التعليم ، حرية التحرك ، حرية التعبير للنساء. لذا فإن الجهود والإهداف الخاصة بالنفذ يجب أن تحمي وتراعي المساواة بين الجنسين، وإدماج مفاهيم النوع الإجتماعي في سياسات وإستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- (4) **القدرة والإمكانية المالية :** على الحكومات أن تتأكد من أن كافة المواطنين لديهم القدرة المالية للنفذ الى الإنترنت ، إن تطوير البنية التحتية للإتصالات السلوكية واللاسلكية ، ووضع الرسوم وضرائب البرامج والضرائب المختلفة يجب أن تراعي النفاذ الفعلي للإنترنت وفقاً للقدرة الإقتصادية المتفاوتة للمواطنين.
- (5) **التكامل مع الحقوق في مجال الإعلام :** عملية تنظيم الإنترنت تتم من خلال القوانين المنظمة لوسائل الإعلام المختلفة ، وبناءً عليه فجميع المواطنين والمؤسسات لهم نفس حقوق النفاذ لكل أشكال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات القديم منها والحديث.
- (6) **النفذ للمعلومات العامة :** على الحكومات والمنظمات الدولية دعم الشفافية من خلال نشر كافة المعلومات الصادرة عنهم أو المنظمة من قبلهم بشكل عام. يجب ضمان أن كل المعلومات المتاحة عبر الإنترنت يمكن الحصول عليها بإستخدام النماذج المتوافقة أو المفتوحة ، ويمكن النفاذ إليها من قبل الأشخاص المستخدمين لأجهزة حاسوب قديمة وخطوط إتصال بطيئة.
- (7) **الحقوق في أماكن العمل :** السماح بالنفذ الى الإنترنت في أماكن العمل للإستخدام في مجال التنظيم وحماية حقوق العمال والتعليم والتدريب.

## ثانياً: حرية التعبير وتبادل المعلومات

- (1) **حرية التعبير :** الإنترنت وسيلة للتعبير عن الآراء والأفكار ، وتبادل المعلومات بشكلها العام والخاص. يجب أن يكون لكل إنسان القدرة في أن يعبر عن آرائه وأفكاره وأن يتقاسم المعلومات مع غيره بحرية عند إستخدامه الإنترنت. وتسهيل الإمكانيات التي تتيحها الإنترنت بأقصى ما يمكن من خلال المشاركة العامة في الإجراءات الحكومية على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. وفي نفس الوقت يجب أن تتوفر آليات ووسائل لأصحاب الآراء والأفكار المعارضة. وفي الحالات الشاذة يحظر نشر المحتوى الضار بالنساء والأطفال والفئات الضعيفة ، أو المحتوى الذي يمكن أن يثير العنف والكرهية.
- (2) **الحرية من الرقابة :** يجب حماية الإنترنت من كل محاولات فرض الرقابة على المناقشات الإجتماعية أو السياسية أو غيرها من مناقشات ، أو حجب المواقع الالكترونية أو المنتديات أو المجموعات عن مستخدمي الإنترنت في دولة ما أو عدة دول.

(3) حرية المشاركة بحملات التضامن والاحتجاج ، والنقاش على الشبكة : للمنظمات والمجموعات والأفراد حرية استخدام الإنترنت للمشاركة في الاحتجاجات العامة أو السياسية أو النقاشات. على الحكومات توفير عناوين بريد إلكترونية ووسائل إتصال إلكترونية أخرى لتسهيل التفاعل وتبادل المعلومات بين النواب المنتخبين والمسؤولين الحكوميين من جهة والمواطنين من جهة أخرى.

### ثالثاً: التنوع ، الملكية وإدارة الإنترنت

(1) تنوع المحتوى : الإنترنت مكان مثالي لتشجيع ودعم تنوع المحتوى ثقافياً ، حضارياً وسياسياً. لا بد من دعم التدريب على إنتاج المعلومات على الشبكة. يجب أن يقوي أي تنظيم للإنترنت من تنوع المحتوى والحد من الإحتكار أو الإملاء الخاص بنشر المعلومات الصادر عن أي جهة حكومية و/أو القطاع الخاص.

(2) القابلية اللغوية : المواقع ، الأدوات والبرامج على الشبكة مسيطر عليها بلغات لاتينية مما يؤدي الى الحد من تنوع المحتوى وتطوير المحتوى المحلي والحد من التبادل والتعاون اللغويين بلغات غير لاتينية. يجب أن تشجع التكنولوجيا الحديثة المطورة التنوع اللغوي الإقليمي والمحلي على الإنترنت ، خاصة اللغة العربية.

### رابعاً: البرامج الحرة / المفتوحة المصدر ، تطوير التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية

(1) البرامج الحرة / المفتوحة المصدر : نحن نشجع استخدام البرامج ذات المصادر المفتوحة والحررة. العمل باستخدام البرامج الحرة / المفتوحة المصدر تقوي وتبني المهارات وتتميز بالاستقرارية ، وتشجع على الإبتكارات على المستوى المحلي. نساند الحكومات على وضع سياسة وتعليمات تشجع استخدام البرامج الحرة / المفتوحة المصدر خاصة في القطاع العام.

(2) مواصفات قياسية للتكنولوجيا : ينبغي أن يقابل تطوير التكنولوجيا الحديثة تلبية حاجات جميع فئات المجتمع وبخاصة هؤلاء الذين يواجهون عقبات ومحددات عند استخدامهم الإنترنت كالمجتمعات التي لا تستخدم الأحرف اللاتينية ، وأصحاب الإعاقات المختلفة ، والذين يملكون أجهزة حاسوب قديمة.

(3) حقوق الملكية الفكرية : ينبغي أن تحمي حقوق الملكية الفكرية خاصة المجتمعات المحلية والمعرفة المحلية التقليدية من الإستغلال. ويجب أن لا تستخدم من قبل الشركات للحصول على منافع إحتكارية.

### خامساً: الخصوصية

(1) حماية البيانات : على المؤسسات العامة والخاصة والتي يتطلب عملها الحصول على معلومات شخصية من المواطنين ، أن تعمل على جمع أقل قدر من المعلومات الضرورية بأقل فترة تحتاجها لذلك. يجب أن يتبع عملية جمع المعلومات سياسة خصوصية شفافة تسمح للأفراد بالإطلاع على المعلومات التي جمعت عنهم وتصحيح ما يرد بها من أخطاء. يجب حماية المعلومات المجمع من الإفشاء غير المتعمد ، وأن تصحح دون تأخير كافة الأخطاء الأمنية. ولا بد من توعية الناس حول حقوقهم عند استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وآليات تقديم الشكاوى عند الإعتداء على تلك الحقوق.

(2) الحرية من الرقابة : لكل المواطنين والمؤسسات حرية الإتصال بالإنترنت من دون رقابة أو إعتراض.

(3) حق استخدام التشفير : يجب أن يكون للناس المتصلين بالإنترنت حق استخدام أدوات تشفير الرسائل لضمان إتصال آمن وخاص.

### سادساً: الإدارة المحلية والإقليمية والدولية للإنترنت

- (1) إعداد وتنفيذ المواصفات القياسية التقتية : تطوير وتنفيذ المواصفات القياسية المتعلقة بالتحكم وإدارة الإنترنت يعطي وبشكل متزايد وزن لنفوذ السوق. المواصفات القياسية التي تسمح أو تمكن الحد من الحريات الشخصية على الشبكة يجب تقييمها وإعادة النظر بها بطريقة شفافة.
- (2) الشفافية وإمكانية الوصول : يجب أن تكون كل عمليات صنع القرار الخاصة بإدارة وتطوير الإنترنت مفتوحة ومتاحة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- (3) المشاركة : يجب أن تكون إدارة الإنترنت والجهات المختصة بوضع المواصفات القياسية مفتوحة للمشاركة والفحص من قبل جميع المسؤولين خاصة المسؤولين في مؤسسات المجتمع المدني.

### سابعاً : نقل التكنولوجيا ، توطينها ، إنتاجها

- (1) نقل التكنولوجيا : على الحكومات والقطاع الخاص والجهات الأخرى ذات العلاقة ، أن تعمل على نقل التكنولوجيا ذات الفائدة لمواطنيها ، وتوفيرها بصورة مجانية أو بتكلفة قليلة.
- (2) توطين التكنولوجيا : يجب أن تكون للحكومات والجهات المعنية الأخرى خطط إستراتيجية من شأنها أن تساهم في تكييف وتسخير التكنولوجيا بصورة تضمن الموائمة للخصوصية والثقافة المحلية.
- (3) إنتاج التكنولوجيا : على الحكومات والجهات المعنية الأخرى أن تعمل وتسهل إنتاج التكنولوجيا من خلال دعم الابتكارات وتشجيع الأفراد والمؤسسات على البحث العلمي والتكنولوجي.

### ثامناً : التوعية ، الحماية وإدراك الحقوق

- (1) حماية الحقوق ، التوعية والتعليم : يجب أن تكون حقوق المواطنين كمستخدمين للإنترنت محمية بالقوانين وموائيق حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية. وعلى جميع الهيئات المحلية والإقليمية والدولية أن توفر المعلومات حول الحقوق والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تكون البنية التحتية متاحة بسهولة. هذا يستوجب التعليم العام لتعريف الناس بحقوقهم عند استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وآليات ووسائل تقديم الشكاوى عندما تنتهك هذه الحقوق.
- (2) المصادر عندما تنتهك الحقوق : يحتاج الأفراد والمؤسسات الى آليات ووسائل مجانية والنفوذ العام لها وأن تكون فعالة ومسؤولة لتقديم الشكاوى عن إنتهاك حقوقهم. ويجب أن يكون للأشخاص الذين ينتهك أمنهم وخصوصيتهم من خلال محتوى على الإنترنت ، أن تكون لديهم القدرة على إستخدام هذه الآليات لإتخاذ إجراءات ضد منتجي وناشري هكذا محتوى.